

دور الاتحاد الأوروبي في دعم الديمقراطية في الدول العربية بعد الربيع العربي

زنودة منى ❖

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المشاريع والمبادرات التي طرحها الاتحاد الأوروبي في إطار دعم الديمقراطية في المنطقة العربية، بالتركيز أساساً على مسار برشلونة واتفاقيات الشراكة، سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط وصولاً إلى سياسة الجوار الجديدة لسنة ٢٠١٥، والتي تمثل الموقف والمبادرة الأوروبية للتعامل مع التحديات التي طرحتها تحولات ما بعد الربيع العربي لسنة ٢٠١١. وقد وجدنا من خلال الدراسة أن الطرف الأوروبي قد كرس استمرارية هيمنة الأهداف الأمنية والاقتصادية على حساب الأهداف السياسية المتعلقة بالدمقرطة في العالم العربي.

Abstract :

This study focuses on the various projects and initiatives put forward by the European Union to support democracy in the Arab region. Starting from the Association Agreements of Barcelona process 1995, the European Neighborhood Policy and the Union for the Mediterranean, reaching the new neighborhood policy of 2015. This later which represents the European responde initiative to deal with the challenges of the post-Arab Spring transformations of 2011.. We found through the study that European Union has consecrated the continuity of the hegemony of security and economic goals, in contrast at the expense of political goals related to democratization in the Arab world.

Keywords : European Union, Democracy promotion, Arab spring, Democratization methods.

(*) أستاذة
محاضرة، قسم العلوم
السياسية - جامعة
بسكرة - الجزائر.

مقدمة:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك بالنسبة للدول العربية في العديد من المجالات التجارية والاقتصادية وحتى السياسية والأمنية... ذلك بحكم العلاقات التاريخية التي تربط الطرفين منذ عهد الاستعمار من جهة والأهمية الإستراتيجية للدول العربية بالنسبة للطرف الأوروبي من جهة ثانية. كل هذه العوامل دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى وضع العديد من الاتفاقيات ومشاريع الشراكة التي تعزز العلاقات بين الطرفين في العديد من المجالات لعل أهمها المجالات السياسية المتعلقة أساساً بدعم مسيرة التحول نحو الديمقراطية التي باشرتها مختلف الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة.

وقد طرحت ثورات الربيع العربي تحديات سياسية وأمنية جديدة على الجوار الأوروبي، مما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تعزيز مبادراته في المنطقة من خلال تجديد نموذج دعم الديمقراطية كمراجعة سياساته خصوصاً في إطار سياسة الجوار الجديدة منذ ٢٠١٥.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف المبادرات الأوروبية التي وضعها الاتحاد الأوروبي قصد دعم الديمقراطية في العالم العربي وتحليلها من خلال:

- التعرف على تطور العلاقات الأوروبية-العربية من خلال مختلف المشاريع والمبادرات للشراكة والتعاون
- استقراء مضمون المبادرات مع التركيز أساساً على الجانب السياسي فيها والمتعلق بدعم الديمقراطية.
- تقييم مسارات ونتائج المبادرات المختلفة خصوصاً ما بعد الربيع العربي وما صاحبه من تحولات سياسية.

إشكالية الدراسة: تسلط الورقة الضوء على موضوع جهود الاتحاد الأوروبي في دعم قضايا الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي من خلال التركيز على الإشكالية التالية:

- ما هي أهم المشاريع والبرامج الأوروبية لدعم الديمقراطية في الدول العربية وهل فعلاً يهدف الطرف الأوروبي لدمقرطة الأنظمة العربية؟
- تقسيم الدراسة:** تندرج الدراسة في مجموعة من العناصر هي:
- أولاً: أهم المشاريع الأوروبية تجاه المنطقة العربية.
- ثانياً: الاتحاد الأوروبي ودعم الديمقراطية بعد الربيع العربي.
- ثالثاً: تقييم المقاربة الأوروبية لدعم الديمقراطية العربية.

أولاً: المشاريع الأوروبية تجاه المنطقة العربية:

وضع الإتحاد الأوروبي العديد من الاتفاقيات وبرامج الشراكة والتعاون مع الدول العربية خصوصاً في ظل الماضي الاستعماري الأوروبي للعديد من الدول العربية. وقد تطورت هذه المبادرات تاريخياً عبر العديد من المراحل وأخذت العديد من الأشكال التعاونية كما مست أبعاد مختلفة: اقتصادية، سياسية، أمنية، ثقافية... قصد تقوية وتمتين العلاقات بين الطرفين. نذكرها فيما يلي:

١- الشراكة الأورو-متوسطة:

طرح مشروع الشراكة الأورو-متوسطة في فترة ما بعد الحرب الباردة فعلياً خلال ما يسمى بمسار برشلونة الذي تم في نوفمبر ١٩٩٥. لكن أطر التعاون ما بين الطرفين تمتد لفترات أسبق بحكم الخلفية الاستعمارية للدول الأوروبية للعديد من الدول العربية. كان الهدف منها في البداية من الشراكة هو إنشاء مجموعة اقتصادية تضم ٢٧ دولة من الإتحاد الأوروبي و١٢ دولة^(١) متوسطة من ضمنها الدول العربية بحلول عام ٢٠١٠ كما تدعو إلى التعاون في مجموعة واسعة من الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية^(٢). أما الهدف العام والنهائي فتمثل في إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط. وقد تضمن "مشروع برشلونة" ثلاثة محاور أساسية هي^(٣):

١- الشراكة السياسية والأمنية: من خلال خلق فضاء مشترك للسلم والاستقرار في إطار التأكيد على: احترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان، الديمقراطية، التسامح الديني والثقافي...

٢- الشراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والإنسانية وتتضمن: تطوير الموارد البشرية، تشجيع التفاهم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية.

٣- "الشراكة الاقتصادية والمالية": إقامة منطقة للرفاهية المشتركة والذي يراهن محورياً على مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر أورو-متوسطة في أفق سنة ٢٠١٠ تضم حوالي أربعين بلداً وثمانمائة (٨٠٠) مليون مستهلك.

تشير كلمة "شراكة" إلى إيجاد أطر رسمية للتعاون تقام بين دولة معينة بشكل منفرد ومجموعة من البلدان (تكتل)^(٤). وهي بالتالي لا تعني منح الدول المتوسطة والعربية الحق في اكتساب العضوية الكاملة في الإتحاد وإنما يمكن أن تفهم على أنها إطار تعاوني أكثر جدية بين الطرفين قائم على تحقيق التزامات متبادلة في العديد من المجالات. كما يمكن أيضاً فهم الكثير حول سياسات الشراكة من خلال أهدافها، أين يهيمن على الإتحاد الأوروبي في هذا المجال "الهاجس الأمني" من مخاطر عدم

الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط على عدة مستويات: الضغط الديموغرافي، والهجرة غير الشرعية، والتطرف الديني، وظهور الجماعات الإسلامية ذات التعبيرات المسلحة، والجريمة المنظمة... وبالتالي، يمكن فهم الشراكة على أنها نوع من تولي المسؤولية الجماعية عن الأمن في المنطقة، ويعتقد الدكتور بشارة خضر هنا أن "عملية برشلونة لم تكن لتعزيز الإصلاح في جنوب البحر الأبيض المتوسط ولكن لتعزيز النظام والاستقرار في المنطقة" (٥).

٢ - سياسة الجوار الأوروبي:

اقترح الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠٠٣ سياسة الجوار الأوروبية المعروفة بـ: "ENP" والتي تم اعتمادها سنة ٢٠٠٤ لتحل محل الشراكة الأوروبية-متوسطة ابتداء من عام ٢٠٠٧، وذلك بهدف تفعيل علاقاته مع جيرانه واعتماد سياسية تكيفية مع الفضاء الجيوسياسي الجديد للاتحاد خصوصا بعد عملية التوسيع التي شهدتها سنة ٢٠٠٤ بانضمام ١٠ دول من أوروبا الشرقية. وتنطوي هذه الاتفاقية على تفعيل الجانب السياسي لعلاقات أوروبا بجيرانها، مع التركيز على ضرورة تبني الدول المنضوية في إطار سياسة الجوار بإصلاحات سياسية (٦).

تخص سياسة الجوار ستة عشر بلدا، تسعة منها من الدول العربية وهي: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سورية وتونس. كما تشارك ليبيا بصفة مراقب في اجتماعات سياسة الجوار الأوروبية (٧). وتعد من جهة أخرى ستة بلدان شرقية هي: أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا وأوكرانيا.

حدد الهدف الرئيسي "لسياسة الجوار الأوروبية" بتفادي ظهور خطوط فاصلة جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، وتهدف بالمقابل لتعزيز الازدهار والاستقرار والأمن من خلال التأكيد على قيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وبشكل عام، تشتمل "سياسة الجوار الأوروبية" على أربعة أهداف رئيسية وهي (٨):

- تعزيز التنمية المستدامة في المناطق على جانبي المتوسط في الحدود المشتركة.
- العمل معا لمواجهة التحديات المشتركة في العديد من المجالات مثل البيئة والصحة العامة ومحاربة الجريمة المنظمة ..
- ضمان حدود مشتركة فعالة وأمنة من خلال الإجراءات المشتركة.
- تعزيز التفاعلات بين شعوب المنطقة.

تعالج برامج سياسة الجوار الأوروبية مجموعة من القضايا والمواضيع تغطي مجموعة واسعة من القطاعات؛ بما في ذلك التنمية الديمقراطية وسيادة القانون

والحكم الرشيد، بناء الدولة؛ النمو الاقتصادي؛ الرعاية الاجتماعية؛ وقضايا الهجرة^(٩). وفي إطار تنفيذ أهداف سياسة الجوار تم إنشاء "آلية الجوار والشراكة الأوروبية ENPI" من أجل تقديم المساعدة المالية للدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، لتحل محل آلية ميديا (MEDA) التي كانت تدعم الشراكة الأورو-متوسطة. وقد تم تمويل هذه الآلية بحوالي ١٢ مليار يورو للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ قصد تحقيق أهدافها المسطرة^(١٠). كما خصص ما مجموعه أكثر من ٩ مليار يورو خاصة لمنطقة الجوار الجنوبي (بما في ذلك الدول العربية) خلال الفترة بين ٢٠٠٧-٢٠١٣.

إضافة لما سبق، تم تدعيم "آلية الجوار والشراكة الأوروبية ENPI" بمجموعة من الأدوات والبرامج (آليات) قصد تحقيق أفضل للأهداف المسطرة تتعلق ب: ^(١١)

- برامج التعاون عبر الحدود (CBC) : وهي برامج مشتركة تجمع بين مناطق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة التي تشترك في حدود مشتركة، يتم تمويلها من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية (ERDF). وقد تم إنشاء نوعين من البرامج: البرامج الثنائية التي تغطي حدوداً برية مشتركة (أو معبراً بحرياً قصيراً) ، وبرامج متعددة الأطراف تغطي حوضاً بحرياً.
- مرفق الحوكمة: والذي يوفر موارد إضافية للشركاء الذين أثبتوا رغبتهم في المضي قدماً في الإصلاحات الأساسية المتفق عليها في خطط العمل الخاصة بهم. وقد تم تخصيص مبلغ قدره ٥٠ مليون يورو سنوياً لهذا المرفق.

- مبادرة التوأمة وأداة (TAIEX) (المساعدة الفنية وتبادل المعلومات): التي تشجع التعاون بين الإدارة العامة للدولة الشريكة والمؤسسة المعادلة لدولة عضو، بهدف ترقية وتحديث المؤسسات في الدول المستفيدة.

- مرفق الاستثمار في الجوار (NIF) : الذي يمول المشاريع ذات الاهتمام المشترك، مع التركيز بشكل أساسي على الطاقة والبيئة والنقل. خصصت المفوضية الأوروبية ٧٠٠ مليون يورو للمرفق، للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ .

لعل أول ملاحظة نسجلها هنا هو اهتمام الاتحاد الأوروبي بمسألة الإصلاح من خلال إعطاء مكافآت للبلدان التي حققت تقدماً سريعاً في الإصلاحات الاقتصادية والسياسية خصوصاً من خلال مرفق الحوكمة المذكور، كي تشكل حوافز لها على المضي في تلك الطريق، فيما حجبها عن المتقاعسين. لكن بالمقابل لا نرى وجود عقوبات على المخالفين ومتابعة حقيقية للبرامج مما يعكس الاهتمام الحقيقي بقضايا الإصلاح والدمقرطة، كقابل الاهتمام الحقيقي بخلق جوار امن لأوروبا.

٣- الاتحاد من أجل المتوسط:

ترجع أولى إرهاصات هذا المشروع لسنة ٢٠٠٧ كمقترح من طرف الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في خضم الحملة الانتخابية، خلال جولته على المدن الفرنسية ألقى المرشح الرئاسي نيكولا ساركوزي خطابا في مدينة تولوز يوم ٧ فبراير تحدث فيه عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريقة "إعادة التوزيع" مركزا على مصطلح "التنمية المشتركة" (١٢).

الاتحاد من أجل المتوسط هو شراكة متعددة الأطراف لزيادة إمكانية الاندماج والتقارب الإقليمي بين طرفي المتوسط من خلال التركيز على المشروعات الإقليمية عبر الوطنية (إزالة التلوث، الطرق السريعة والبحرية والبرية، الحماية المدنية، الطاقات البديلة،- التعليم العالي والبحث العلمي...). لا يمكن اعتباره اتحادا بالمعنى الحقيقي تحكمه دساتير وقوانين وأنظمة وعلاقات مؤسسية مشتركة، حيث أن أهدافه ومضامينه وطرق عمله وأدواته المالية والفنية لا يختلف عن عملية برشلونة، إذ أنه يمثل امتداد لها (١٣).

مقابل ذلك يوصف الإتحاد من أجل المتوسط بأنه استمرار وامتداد لمسار برشلونة منذ سنة ٢٠٠٨ ويهدف للحفاظ على منصة الحوار السياسي التي انطلقت مع مسار برشلونة مع ضرورة إضفاء الطابع العملي للعلاقات بين ضفتي المتوسط والشروع في إنشاء مشاريع جديدة على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي في مجالات متعددة مثل: الاقتصاد، البيئة، الطاقة، الصحة، الهجرة، التعليم والشؤون الاجتماعية (١٤). يشمل الإتحاد من أجل المتوسط مجموع الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية إضافة لخمسة عشر بلدا متوسطيا (مجموع الدول الأعضاء في الإتحاد ٤٣ دولة)، منها تسع دول عربية هي: الجزائر، مصر، المغرب، تونس، الأردن، لبنان، موريتانيا، فلسطين، سوريا.

ووفقا للبيانات الأوروبية يهدف الإتحاد من أجل المتوسط إلى لعب دور هام في تحسين حياة الشعوب في المنطقة الأورومتوسطية وذلك من خلال تنفيذ مشاريع عملية ولموسة ضمن ستة مجالات إستراتيجية ذات أولوية وهي: (١٥)

- تنمية الأعمال.
- الشؤون الاجتماعية والمدنية.
- التعليم العالي والبحث العلمي.
- النقل والتنمية الحضرية.
- المياه والبيئة.
- الطاقة والحفاظ على المناخ.

أول ما يسجل هنا هو غلبة الطابع الاجتماعي والاقتصادي للمفاتيح الأعمال، مقابل غياب شبه تام للمفاتيح السياسية والقانونية. نفس الملاحظة تسجل عند النظر إلى الخطوط العريضة الرئيسية للاتحاد من أجل المتوسط على جدول أعماله (١٦):

• محاربة تلوث البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك المناطق الساحلية والبحرية المحمية.

• إنشاء طرق سريعة برية وبحرية تربط الموانئ وتحسن اتصالات السكك الحديدية لتسهيل حركة الأشخاص والبضائع.

• وضع برنامج حماية مدنية مشترك للوقاية والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان.

• وضع خطة طاقة شمسية متوسطة تستكشف فرص تطوير مصادر طاقة بديلة في المنطقة.

• إنشاء جامعات أورو متوسطية مثل التي تم افتتاحها في سلوفينيا في جوان ٢٠٠٨.

• مبادرة تطوير الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تدعم الشركات الصغيرة العاملة في المنطقة من خلال تقييم احتياجاتها أولاً ثم توفير المساعدة التقنية والوصول إلى التمويل.

وفي الأخير يمكن اعتبار الاتحاد من أجل المتوسط مشروعاً لتعميق ومواصلة أهداف عملية برشلونة بطريقة أكثر جدية وعملية، التي تقوم على شراكة متساوية بين جميع الشركاء في إطار مفهوم الاتحاد. لكنه في الواقع لم تحقق أداءً كبيراً مقارنة بأهدافه وهذا راجع إلى طبيعة المجالات المشمولة في عملية التعاون التي تعتبر محدودة مقارنة بالشراكة الأورو-متوسطية. علاوة على ذلك، فإن فكرة الاتحاد القائمة على أساس المساواة في الحقوق بين جميع الأطراف تعتبر غير واقعية، لأن الاتحاد في حد ذاته قائم بين شركاء مختلفين سياسياً واقتصادياً وحتى هيكلياً، فالثقل السياسي لدول الاتحاد الأوروبي - التي تعمل ككتلة تكاملية - تختلف عن الدول العربية التي تعمل كل على حدى. وهذا بالطبع يضعف دورها التفاوضي وحتى مشاركتها في مشاريع الاتحاد، وهذا قد يبرر المشاركة المحتشمة للدول العربية في برامج واجتماعات الاتحاد. ويشار هنا إلى أن الاتحاد قد تحول من كونه "مشروعاً للتوحيد" في بداية طرحه إلى "اتحاد للمشاريع" الذي يوصف به حالياً والذي تؤكد أهدافه المشار إليها سابقاً (١٧).

ثانياً: الاتحاد الأوروبي ودعم الديمقراطية بعد الربيع العربي:

منذ أواخر سنة ٢٠١٠ ومطلع سنة ٢٠١١ شهدت العديد من الدول العربية احتجاجات شعبية عارمة تطالب بتغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد. كانت الانطلاقة من تونس أين ثار الشباب التونسي ضد النظام السياسي لـ "بن علي" وسياساته... وأدت في النهاية إلى إسقاط النظام. كما شهدت العديد من الدول العربية الأخرى احتجاجات مماثلة أدت في العديد منها إلى تحولات سياسية كبيرة وإن اختلفت في حدتها بين الإصلاح السياسي والدستوري في كل من الجزائر والمغرب، إسقاط نظام ودخول البلاد في صراع سياسي لم يحسم بعد مثلما هو حاصل في كل من سوريا وليبيا وحتى اليمن...

حاول الاتحاد الأوروبي أن يهندس جيداً لردود أفعاله تجاه الأحداث والتحولات في المنطقة العربية، خصوصاً أنها طرحت تحديات أعمق وأكبر من الناحية السياسية والأمنية بالنسبة لأوروبا. ولعل أولى التحديات التي طرحتها موجات الهجرة الجماعية التي انطلقت من العديد من البلدان العربية نحو أوروبا طالبة في الكثير منها لحق اللجوء السياسي. كما أدت هذه التحولات مثلما ذكرنا إلى إسقاط بعض الأنظمة السياسية التي كانت تعتبر حليفة لأوروبا في السابق مقابل بروز تيار الإسلام السياسي وبقوة في هذه الدول، كما أثبتت هذه التحولات من جهة أخرى أن مطلب التحول نحو الديمقراطية أصبح أكثر من ضرورة في العالم العربي ولكنه سيكون بقيادة الشباب والمجتمع المدني وليس بقيادة الأنظمة السياسية التي اعتمدت عليها أوروبا في السابق.

١- **مراجعة السياسة الأوروبية للجوار:** رداً على هذه التحديات الجديدة، أعلنت الممثلة السامية السابقة **كاثرين أشتون** في فبراير ٢٠١١ أنه يجب إجراء "مراجعة أساسية" لسياسة الجوار الأوروبية (ENP). لقد أوضحت نسخة سياسة الجوار الأوروبية الصادرة في ٢٠١١ إستراتيجية ثلاثية الأبعاد: بناء ديمقراطية عميقة، وتأمين التنمية الاقتصادية، وتسهيل الاتصال بين الناس^(١٨). لكن النسخة الرسمية لسياسة الجوار الأوروبية المنقحة لم تصدر حتى نوفمبر ٢٠١٥ لأسباب يمكن تحديدها في سياسة "انتظر وترقب". أعلن الاتحاد الأوروبي من خلالها أنه: "لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يجد وحده الحلول للتحديات الكثيرة التي تواجهها المنطقة، وثمة ضوابط مفروضة على تأثيره، لكن السياسة الأوروبية للجوار الجديدة ستؤدي دوراً في إيجاد الظروف للتطور الإيجابي"^(١٩). يمكن اعتبار هذه العبارة دعوة من الاتحاد الأوروبي من أجل تحمل المسؤولية المشتركة لمجابهة هذه التحديات بصفة أكثر فعالية، ذلك أن

استقرار المنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية هو جوهر السياسة الجديدة وأن خلق جوار آمن في الفضاء المتوسطي هو هدف للجميع. ومن أجل تقديم الدعم المالي للدول الشريكة، تم إنشاء أداة الجوار الأوروبية الجديدة (ENI) وتعزيزها بأكثر من ١٥ مليار يورو للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ (٢٠).

فيما يتعلق بالمجال السياسي وقضايا تعزيز الديمقراطية في الجوار الأوروبي، تم تحديد أربع مجالات رئيسية تعتبر جوهر اهتمام السياسة الجديدة وهي (٢١):

• مجال الحكم الراشد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

• مجال التنمية الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار.

• مجال الأمن.

• مجال الهجرة والتنقل.

ومن الناحية العملية المتعلقة بتحقيق الأهداف المذكورة تم وضع مجموعة من المبادئ الجديدة والتي ميزت سياسة الجوار الأوروبية الجديدة على النحو التالي:

المبدأ الأول: مبدأ المزيد مقابل المزيد: الذي تعلق بتشجيع الإصلاحات

السياسية من خلال تقديم "المزيد مقابل المزيد" more for more، حيث يكافئ الاتحاد الأوروبي جهود الإصلاح الإضافية التي تبذلها البلدان الشريكة بمزيد من الدعم المالي وغيره من الدعم (٢٢).

المبدأ الثاني: يسمى بـ "مبدأ التمييز" differentiation approach الذي يقضي

بوضع معاملة تمييزية للدولة الشريكة من حيث كيفية الدعم وقيمه حسب متطلبات الدولة ومدى التزامها بمسألة الإصلاح وتقدمها في بناء ديمقراطية عميقة ومستدامة. كما حددت هذه السياسة لأول مرة تدابير لفرض إجراءات تقضي بفرض التعليق الجزئي لدعم الاتحاد لدولة شريكة "تفشل في مراعاة مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية" (٢٣).

والمبدأ الثالث خاص بالمجتمع المدني: ويهدف إلى تقوية وتعزيز دور الفاعلين في

المجتمع المدني في الإصلاحات والتحول نحو الديمقراطية التي تحدث في دول الجوار، ويجري على وجه الخصوص تعزيز منظمات المجتمع المدني المحلية وقدرتها على التعامل مع السلطات العامة (٢٤). وقد قرر الاتحاد الأوروبي تكثيف تركيزه على تعزيز شراكته مع مختلف الجهات الفاعلة المدنية والاقتصادية والاجتماعية قصد استكشاف "طرق أكثر فعالية لإثبات حجته للإصلاحات الأساسية مع الشركاء" (٢٥).

٢- الآلية الأوروبية لدعم الديمقراطية: إلى جانب ما سبق وفي إطار تعزيز

جهود الاتحاد الأوروبي في دعم الديمقراطية في الجوار خصوصا العربي منه بعد

٢٠١١، تم تأسيس الصندوق الأوروبي للديمقراطية (EED) في سنة ٢٠١٣ كصندوق ائتماني دولي مستقل لتعزيز الديمقراطية في الجوار الأوروبي. تم إنشاء هذه المؤسسة من أجل دعم منظمات المجتمع المدني، والحركات الداعمة للديمقراطية، والناشطين المدنيين والسياسيين،... وحتى النظم السياسية الديمقراطية، ويمكن أن تشمل الدعم أيضاً المنظمات المنشأة حديثاً أو غير المسجلة، والمنصات غير الرسمية، والمجموعات الشبابية: "على وجه الخصوص أولئك الذين لا يمكن دعمهم من قبل مانحين آخرين وأدوات الاتحاد الأوروبي الحالية. الدعم مشروط بالالتزام بالقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومراعاة مبادئ اللاعنف" (٢٦).

٣- آلية الاستقرار الأوروبي:

تسمى آلية الاستقرار والسلام (IcSP)، وهي عبارة عن مؤسسة تهتم بمجال النزاعات والأزمات الأمنية التي تحدث في إحدى دول الجوار الأوروبي تهدف إلى تمويل أنشطة الاتحاد ككل في المجالات التالية: (١) الاستجابة للأزمات، (٢) منع النزاعات وبناء السلام والاستعداد للأزمات و(٣) الاستجابة للتهديدات العالمية وعبر الإقليمية. تم إنشاء هذه الأداة الجديدة في مارس ٢٠١٤، وتم تعديلها لتشمل بناء القدرات لدعم الأمن والتنمية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٧). إضافة إلى ذلك، توفر الآلية مساعدة قصيرة ومتوسطة المدى بشأن منع النزاعات والاستجابة للأزمات وإجراءات بناء السلام في جميع أنحاء العالم. تم تدعيمها بميزانية قدرها ٣,٢ مليار يورو للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، حالياً تدير آلية الاستقرار IcSP حوالي ٢٠٠ مشروع في أكثر من ٧٥ دولة في مجالات مثل الوساطة وتحقيق الاستقرار والأعمال المتعلقة بالألغام وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار (٢٨). يمكن اعتبار هذه الآلية محاولة أوروبية لتكثيف التواجد الأوروبي في دول الجوار بصفة شرعية وخارج عن إطار التحالفات الدولية خصوصا في ظل التنافس الدولي على شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وفي الأخير يمكننا القول أن الاتحاد الأوروبي من خلال طرحه لهذه السياسات الجديدة قد حول مصالحه وتركيزه من الأنظمة الرسمية العربية إلى الفواعل غير الحكومية والمجتمع المدني. فأوروبا بعد الربيع العربي تخشى أن المراهنة على الأنظمة السياسية الرسمية لم يعد ذي نفع خصوصا فيما يتعلق مسألة الإصلاح الديمقراطي. كما أدركت أن الوضع السياسي والأمني في العالم العربي لم يعد بمعزل عن محيطه السياسي والاجتماعي الأمر الذي يتطلب بالتأكيد مشاركة مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، وبالتالي فالسياسات السابقة مثل الشراكة الاور-المتوسطة وسياسة الجوار الأوروبية لم تعد مفيدة في ظل الظروف الجديدة.

هنا يمكننا القول أن الاتحاد الأوروبي أضحى في مرحلة قلق استراتيجي بين التركيز على مصالحه الإستراتيجية والتي لا يمكن تحقيقها دون الشركاء الرسميين (النظم الرسمية) وبين الفواعل المجتمعية الجديدة التي أصبحت تطالب بالتغيير والمشاركة. إضافة لكونها تمثل تهديدا لأوروبا في حد ذاتها (إذا ما تكلمنا على موضوع الهجرة نحو أوروبا) وتكون هنا سياسة الاحتواء التي أقرتها أوروبا من خلال السياسة الجديدة للجوار هي سياسة فرضتها الظروف الحالية منذ ٢٠١١ .

ثالثا: تقييم المقاربة الأوروبية لدعم الديمقراطية العربية:

مفهوم الديمقراطية وما يقابله بالانجليزية democratisation يشير لمختلف السياسات التي قد تتخذها دولة أو منظمة دولية من أجل مساعدة دول أخرى في عملية تبني وتعزيز النظام الديمقراطي، هذه السياسات قد تندرج في شكل مساعدات مشروطة أو حوافز مالية وقد تصل إلى درجة التدخل من أجل فرض الديمقراطية. من الناحية النظرية دعت العديد من المقاربات الليبرالية إلى اتخاذ مختلف الوسائل من أجل نشر النظام الديمقراطي عالميا بكونه النظام الأنسب والأكثر مسالمة ونستشهد هنا بافتراضات مقاربة السلام الديمقراطي التي ظهرت خلال ثمانينات القرن العشرين والتي دعت إلى نشر الديمقراطية كشرط أولي يؤدي إلى تحقيق السلام العالمي في النهاية (٢٩). ذلك أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض. وفي هذا الإطار يعتبر دعم الديمقراطية ركنا أساسيا من أركان السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وقد مثلت أحد ركائز سياساته تجاه الدول المتوسطة والعربية - كما سبق واشرنا - من خلال المبادرات المختلفة: الشراكة الاورو-متوسطة، سياسة الجوار الأوروبية، الاتحاد من أجل المتوسط وغيرها... ولعل أهم ما يميز المقاربة الأوروبية لدعم الديمقراطية في الخارج هو اعتمادها على القوة اللينة في فرض ونشر النموذج الغربي للديمقراطية . حيث تندرج هذه المقاربة في ثلاثة نماذج أساسية هي: **نموذج الارتباط linkage model، التحفيز او الدعم leverage، والحوكمة governance** .

نموذج الارتباط: يستهدف هذا النموذج مختلف الأنشطة التي من شأنها تعزيز الشروط المجتمعية للديمقراطية من خلال تقديم الدعم للمعارضة وفئات المجتمع المدني في الدول المستهدفة، وقد كان هذا النموذج ثابتاً في السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي منذ الثمانينيات من خلال الدعم المبكر للتحويلات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية (٣٠) . ويرطز هذا النموذج على توفير المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية خصوصا تلك التي أكدت مقاربة التحديث بما في ذلك من نمو الاقتصاد عالى ورفع مستوى التعليم والتنظيم الذاتي للمجتمع المدني...

نموذج التحفيز المالي leverage : من خلال تقديم تحفيزات مالية مقابل إجراء إصلاحات ديمقراطية في إطار ما يسمى بالمشروطية السياسية أصبح هذا النموذج مهماً في السياسات الأوروبية تجاه الدول المحيطة به منذ التسعينيات بعد نهاية الحرب الباردة، ويتم تنفيذ هذا النموذج من خلال التعاون الحكومي بين الاتحاد الأوروبي وحكومات البلدان المجاورة^(٣١) . ومن أمثلتها شروط **كوبنهاغن** التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على كل دولة ترغب في عضوية الاتحاد والتي فرضت على دول أوروبا الشرقية قبل أن تنضم فعلاً خلال سنة ٢٠٠٤ .

نموذج الحوكمة governance : وهو عبارة عن تعاون سياسي اعتمده الاتحاد الأوروبي في سياساته خلال التسعينيات في سياق سياسة الجوار الأوروبية^(٣٢) (ENP) وهو قائم على أساس تكثيف التكامل القطاعي مع الدول المجاورة. والجدول التالي يوضح أكثر هذه النماذج ويقدم تفصيلات أكثر حولها:

الأهداف	نموذج الارتباط	الدعم أو التحفيز	الحوكمة
مجتمعية	مجتمعية	سياسية	قطاعية
ثقافة ديمقراطية	ثقافة ديمقراطية	مؤسسات ديمقراطية	حكم ديمقراطي
عبر قومية	عبر قومية	ما بين حكومية	عبر حكومية
اجتماعية	اجتماعية	المشروطية	اجتماعية

الجدول رقم (٠١): نماذج دعم الديمقراطية.

المصدر: Lavenex and F. Schimmelfennig, « EU Democracy Promotion in the Neighbourhood: From Leverage to Governance », p: 890

من خلال الجدول نستنتج أن هذه النماذج تختلف باختلاف أهدافها، **فنموذج الارتباط** يهدف إلى تعزيز الديمقراطية من خلال تحقيق مجموعة الشروط المتعلقة بالعمليات السياسية مثل: النظام الانتخابي، فصل السلطات، واحترام الحقوق الفردية والحريات المدنية... كما قد يستهدف تحقيق الشروط الاجتماعية والاقتصادية المسبقة للديمقراطية على مستوى المجتمع مثل النمو الاقتصادي، مستوى التعليم، نشر القيم الليبرالية...

أما عن **نموذج التحفيز المالي** فيتم تنفيذ هذا النموذج بشكل أساسي من طرف القنوات الرسمية على المستوى الحكومي عن طريق المشروطية السياسية والتي تقدم تحفيزات مالية مقابل إقرار إصلاحات سياسية تساهم في خلق مؤسسات

ديمقراطية في الدولة. وأخيراً نموذج الحوكمة الذي يستهدف أيضاً تعزيز الديمقراطية ولكن من خلال التعاون القطاعي في مجالات مختلفة مثل البيئية، التجارة والنظم التجارية، الأمن الداخلي... كل ذلك في إطار المفهوم الموسع للحكم الراشد. كما يعتمد هذا النموذج على مختلف الشركاء الرسميين وغير الرسميين في إطار سياسة متعددة الأطراف.

ومن خلال تتبع مسار تطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية خصوصاً منذ التسعينات. وجدنا أن سياسات الاتحاد الأوروبي المختلفة قد أخذت بهذه النماذج المذكورة، حيث اعتمدت كل من الشراكة الأوروبية ومتوسطة وكذا سياسة الجوار أساساً على العلاقات الثنائية الرسمية بين الشركاء العرب واهتمت بدرجة أقل بالأطراف غير الرسمية. في حين حاول الاتحاد الأوروبي الاعتماد أكثر على نموذج الحوكمة المتعدد الأطراف خصوصاً بعد ثورات الربيع العربي وما صاحبها من تحولات أدت إلى بروز الفواعل غير الرسمية من مجتمع مدني وكذا الشباب كأطراف فاعلة لتحقيق التحول الحقيقي نحو الديمقراطية التشاركية.

تقييم: من وجهة نظر نقدية تقييمية لسياسات الاتحاد الأوروبي الداعمة للديمقراطية في العالم العربي، فيمكن تقييمها على ثلاث مستويات أساسية:

على مستوى الأهداف: لطالما مثلت الأهداف الاقتصادية والأمنية محور اهتمام الاتحاد الأوروبي في إدارة علاقاته مع الشركاء العرب، فالدول العربية حسب أوروبا تمثل من جهة مورداً لمختلف المواد الأولية والطاقوية وكذا تعتبر سوقاً كبيرة مفتوحة للمنتجات الأوروبية.... ومن جهة أخرى تعتبر المنطقة العربية منطقة تنافس دولي كبير أمريكي، روسي، تركي... وبالتالي يمكن اعتبار مختلف السياسات المذكورة هي محاولة أوروبية لضمان الارتباط والتبعية العربية لأوروبا. وعلى سبيل المثال، لطالما اعتبرت سياسة الجوار الأوروبي ذات أهداف أمنية بحتة، حيث كان هدف أوروبا الأساسي جواراً آمناً لأوروبا خصوصاً في ظل التهديدات المختلفة القادمة من الجنوب في شكل هجرة غير شرعية، إرهاب، جريمة منظمة... ولعل الهدف الأديق هنا -وباعتراف أوروبي- هو خلق حلقة من الأصدقاء والشركاء الذين يحرسون الحدود الأوروبية شرقاً وجنوباً أو خلق " حارس لحدود الاتحاد " على حد تعبير الدكتور زهير بوعمامة (٣٣).

على مستوى الأدوات: فلا طالما اعتبر اعتماد الاتحاد الأوروبي على مبدأ المشروطية كآلية في إطار نموذج التحفيز غير كاف لتحقيق إصلاح حقيقي. فمبدأ المشروطة يبدو وكأنه عملية لبيع مبادئ الديمقراطية مقابل جوائز مالية، هذا دون الاهتمام أساساً بالإصلاح الحقيقي، فقد ثارت تساؤلات حول إمكانية المراهنة على

الأنظمة السياسية المستبدة في تبني مبادئ الديمقراطية التي قد تؤدي إلى إزاحتها عن الحكم في إطار ما سماه الدكتور بشارة خضر "بالانتحار السياسي" (٣٤).

وقد توجه الاتحاد الأوروبي مؤخرا لتبني نموذج الحكم الراشد في علاقاته مع الدول العربية (جيرانه) الذي يعتبر احد إفرزات ثورات الربيع العربي. أين أثبتت هذه الثورات أن الديمقراطية الحقيقية تنتج من الداخل، وبالمقابل أثبتت أيضا أن كل سياسيات الاتحاد التي اتخذها منذ بدايات تطور العلاقات الأوروبية العربية وصولا إلى الشراكة وسياسة الجوار والاتحاد من اجل المتوسط... بما حوته من مبادرات كانت قائمة أساسا على نموذجي الارتباط والتحفيز التي اشرفنا إليها سابقا. كل هذه المبادرات لم تستطع أن تحقق تحولا حقيقيا نحو الديمقراطية في الدول العربية ولعل الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور الاحتجاجات الشعبية في العديد من الدول العربية مطلع سنة ٢٠١١ لأبرز دليل على فشل سياسات الاتحاد الأوروبي. وهو الأمر الذي كما قلنا دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تبني نموذج ثالث في إطار سياسة الجوار المعدلة لسنة ٢٠١٥ وفقا لنموذج الحكم الراشد القائم على إقامة اتفاقيات تعاون وشراكات في مختلف القطاعات في مجالات متعددة. ولعل نتائج هذه السياسة الجديدة مازال الوقت مبكرا للحديث عنها. لكن لا يمكن إغفال ملاحظة أن هذا النموذج يعتبر تباديا للخوض في الجوانب السياسية للحكم الديمقراطي من نزاهة الانتخابات، وتداول على السلطة... والتركيز بالمقابل على الأبعاد الإدارية والاجتماعية والبيئية للحكم الراشد والتي تعتبر في النهاية الشغل الشاغل للاتحاد الأوروبي في بيئته المحيطة. ويمكن القول هنا أن السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي أصبحت تقفز على الشروط السياسية للديمقراطية ولربما اعتبرت مجالات مثيرة للمشاكل والمعوقات من جهة وذات شأن داخلي من جهة ثانية. هذا فيما قرر الاتحاد الأوروبي التركيز أساسا على مصالحه الفعلية والتي نجدها مؤكدة في مجالات سياسة الجوار الجديدة على غرار قضايا التجارة الحرة، أمن الطاقة، الهجرة...

ونؤكد في الأخير انه مهما اختلفت سياسات وأدوات تنفيذ هذه السياسات بالنسبة للاتحاد الأوروبي تبقى مصالح واهتمامات الدول الأعضاء في الاتحاد هي الفيصل الأساسي والموجه للعلاقات الأورو-عربية في مختلف أشكالها. ونؤكد أيضا في هذا السياق أن التوجه نحو تدعيم الديمقراطية في الدول العربية لا يمكن أن يتحقق إلا بدوافع وقوى داخلية مقتنعة بضرورة الإصلاح الديمقراطي وفقا لقوله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" صدق الله العظيم (٣٥).

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة نتوصل إلى أن عمليات دعم الديمقراطية بالنسبة لأوروبا تطورت بتطور السياسات والمبادرات التي طرحها الاتحاد الأوروبي خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة. هذه السياسات اختلفت من حيث أدواتها وآلياتها وحتى أطرافها لكنها لم تختلف من حيث أهدافها. إذ أن الاتحاد الأوروبي قد حافظ على أهدافه الأساسية من علاقاته مع الدول العربية والتي تمحورت حول البحث عن الأسواق لترويج المنتجات الأوروبية، البحث عن المواد الأولية ومصادر الطاقة... والأهم من ذلك الأهداف الأمنية المتعلقة بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية... كل ذلك في إطار ما أعلنه الاتحاد في إيجاد جوار امن ومستقر. وتبقى الأهداف السياسية المتعلقة بدعم الديمقراطية والحكم الرشيد أغراض تابعة للأهداف السابقة ولعل الأهم هنا هو عدم فعالية الآليات المتبعة من اجل دعم الإصلاح والديمقراطية في المنطقة والتي تعتمد أساس على منطق التمويل دون التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية المطلوبة للتحول الحقيقي نحو الديمقراطية. فبالنسبة للحالة العربية أثبتت التجارب المختلفة للتحول الديمقراطي في المنطقة انه حتى في ظل إقرار الدستور لمبادئ الديمقراطية وإنشاء مختلف مؤسسات المجتمع المدني وتدعيمها ماليا. إلا أن هذا الأمر لن يخدم ويدعم الديمقراطية ما لم تكن هناك قناعة واستيعاب لمفهوم الديمقراطية وآلياتها. هذا في حين أثبتت تجارب الديمقراطيات الراسخة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الآليات القانونية والمؤسسية (التي يراهن عليها الاتحاد الأوروبي) ما هي إلا محصلة للكفاح الإنساني من اجل تكريس الحقوق والحريات والإيمان بثقافة الديمقراطية من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

أولاً: باللغة العربية

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الكتب:
- باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المعاربية، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠١٤ .
- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث. ٢٠٠٤ .
- ٣- الدوريات:
- زهير بوعمامة، " السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكوّن ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي "، مجلة المفكر، عدد: ٥، مارس ٢٠١٠ .
- ٤- التقارير:
- المفوضية الأوروبية، " مراجعة السياسة الأوروبية للجوار "، بروكسل، ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٥ .
- ٥- مراجع الانترنت:
- آلية التمويل (ENPI) الآلية الأوروبية للجوار والشراكة "،
اطلع عليه يوم: ٠٨ / ٠٩ / ٢٠٢٠، من خلال الرابط التالي: <https://cutt.us/xenNM>
- الاتحاد من أجل المتوسط: انطلاقة جديدة لعملية برشلونة "، اطلع عليه يوم: ٠٨ / ١٢ / ٢٠٢٠، على الرابط التالي:
<https://www.euneighbours.eu/ar/policy/alathad-mn-ajl-almtwst-antlaqt-jdydt-lmlyt-brshlwnt>
- المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية، " حول المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية "، اطلع عليه يوم: ١٠ / ٠٩ / ٢٠٢٠، من خلال الرابط التالي:
<https://democracyendowment.eu/ar/about/about-us.html>

ثانياً: باللغة الانجليزية:

Books:

- T. Schumacher, T. Demmelhuber, and A. Marchetti . Routledge Handbook of the European Neighbourhood Policy. Routledge ,london,2018..

Articles:

- Ahmed Driss, « Putting the Mediterranean Union in Perspective : North-African Perspectives »Euromesco paper, 68. (2008).

- Fulvio Attina, « The Euro-Mediterranean Partnership Assessed: The Realist and Liberal Views », *European Foreign Affairs Review* ;N : 8. (2003).
- Hollis, R « No friend of democratization: Europe's role in the genesis of the Arab Spring », *International Affairs*.n :88. 2012.
- S. Lavenex and F. Schimmelfennig,. « EU Democracy Promotion in the Neighbourhood: From Leverage to Governance », *Democratization*, 18:4. 2018
- Shima Hatab, «Deeping democracy or stabilization : European neighborhood policy (ENP) and the“Arab spring” », *Review of Economics and Political Science*, Vol. 4 No. 1, 2019.

Conference paper:

- Bichara Khader, « The European Union and the Arab World: from the Rome Treaty to the Arab Spring ». the EuroMeSCo Annual Conference “Europe, the Mediterranean and the Arab Spring: Crisis as an Opportunity”, Barcelona , 4th and 5th October. 2012

Reports:

- Commission of the European communities, « European Neighbourhood Policy :Strategy paper ». Brussels, 12.5.2004.
- European commission, « Review of the European Neighbourhood Policy» Brussels, 18.11.2015.

Websites:

- European commission, « European Neighbourhood Policy », consulted : 08/09/2020. Web site : https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/european-neighbourhood-policy_en
- European commission, « Mediterranean Neighbourhood», consulted : 10/09/2020. Web site :https://ec.europa.eu/environment/enlarg/med/ufm_en.htm
- European commission, « Service for Foreign Policy Instruments (FPI)», consulted 12/09/2020. Web site :https://ec.europa.eu/fpi/what-we-do/instrument-contributing-stability-and-peace-preventing-conflict-around-world_en
- European commission, « Southern Neighbourhood», consulted : 08/09/2020. Web site : https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/southern-neighbourhood_en

- European commission, «Countries and regions : Euro-Mediterranean partnership», consulted : 04/09/2020, web site : <https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/regions/euro-mediterranean-partnership/>
- the European External Action Service, « European Neighbourhood Policy (ENP) », consulted : 12/09/2020. Web site : https://eeas.europa.eu/diplomatic-network/european-neighbourhood-policy-enp/330/european-neighbourhood-policy-enp_en
- the European External Action Service, « Instrument contributing to Stability and Peace (IcSP)», consulted 12/09/2020. Web site : https://eeas.europa.eu/topics/common-foreign-security-policy-cfsp/422/instrument-contributing-to-stability-and-peace-icsp_en

الهوامش

- ١- ضمت اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية كل من: الجزائر ، مصر، الأردن ، لبنان ، ليبيا، المغرب ، فلسطين ، سوريا ، تونس (باستثناء سوريا وليبيا)، تركيا وإسرائيل.
- 2- Fulvio Attina, « The Euro-Mediterranean Partnership Assessed: The Realist and Liberal Views », European Foreign Affairs Review ;N : 8. 2003. P :182.
- ٣- باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المعاربية، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ٢٠١٤ . ص: ٧٣ .
- 4- Fulvio Attina,op.cited. p :181.
- 5- Bichara Khader, « The European Union and the Arab World: from the Rome Treaty to the Arab Spring ». Paper presented at the EuroMeSCo Annual Conference “Europe, the Mediterranean and the Arab Spring: Crisis as an Opportunity”, held in Barcelona on 4th and 5th October 2012. p 24.
- ٦- باهي سمير، مرجع سابق، ص: ٨٥ .
- 7- European commission, « Southern Neighbourhood», consulted : 10/09/2020. Web site : https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/southern-neighbourhood_en
- 8- COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES « European Neighbourhood Policy :STRATEGY PAPER » ; Brussels, 12.5.2004,P :27.
- 9- Ibid.

١٠- " ألية التمويل- (ENPI) الألية الأوروبية للجوار والشراكة " ، اطلع عليه يوم: ٠٨ / ٠٩ / ٢٠٢٠ ، من خلال الرابط التالي:

<https://cutt.us/xenNM>

١١- نفس المرجع.

١٢- باهي سمير، مرجع سابق، ص: ٨١ .

١٣- نفس المرجع، ص: ٨٣ .

١٤- " الاتحاد من أجل المتوسط: انطلاقا جديدة لعملية برشلونة " ، اطلع عليه يوم: ٠٨ / ١٢ / ٢٠٢٠ ، على الرابط التالي:

<https://www.euneighbours.eu/ar/policy/alathad-mn-ajl-almtwst-antlaqt-jdydt-lmlyt-brshlwnt>

١٥- نفس المرجع.

16- European commission, « Mediterranean Neighbourhood», consulted : 12/09/2020. Web site :https://ec.europa.eu/environment/enlarg/med/ufm_en.htm

17- Ahmed Driss, « Putting the Mediterranean Union in Perspective : North-African Perspectives »Euromesco paper, 68,June2008. p :19.

18- Shima Hatab, «Deeping democracy or stabilization : European neighborhood policy (ENP) and the“Arab spring” », Review of Economics and Political Science, Vol. 4 No. 1, 2019. P :21

19- المفوضية الأوروبية، " مراجعة السياسة الأوروبية للجوار " ، بروكسل، ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٥ ، ص: ٠٢ .

20- The European External Action Service, « European Neighbourhood Policy (ENP) », consulted :12/09/2020. Web site :

https://eeas.europa.eu/diplomatic-network/european-neighbourhood-policy-enp/330/european-neighbourhood-policy-enp_en

21- ibid

22- The European External Action Service, « European Neighbourhood Policy (ENP) », consulted :12/09/2020. Web site :

https://eeas.europa.eu/diplomatic-network/european-neighbourhood-policy-enp/330/european-neighbourhood-policy-enp_en

23- Shima Hatab, op.cited. p :23.

24- European commission, « European Neighbourhood Policy », op.cited.

٢٥- المفوضية الأوروبية، مرجع سابق، ص: ٠٥ .

٢٦- المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية، " حول المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية " ، اطلع عليه يوم: ١٠ / ٠٩ / ٢٠٢٠ ، من خلال الرابط التالي:

<https://democracyendowment.eu/ar/about/about-us.html>

27- European commission, « Service for Foreign Policy Instruments (FPI)», consulted 14/09/2020. Web site :

https://ec.europa.eu/fpi/what-we-do/instrument-contributing-stability-and-peace-preventing-conflict-around-world_en

28- The European External Action Service, « Instrument contributing to Stability and Peace (IcSP)», consulted 14/09/2020. Web site :

https://eeas.europa.eu/topics/common-foreign-security-policy-cfsp/422/instrument-contributing-to-stability-and-peace-icsp_en

٢٩- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث. ص: ٤٣٠ .

30- S. Lavenex and F. Schimmelfennig, « EU Democracy Promotion in the Neighbourhood: From Leverage to Governance », Democratization, 18:4.2011. p : 886.

31- Ibidem.

32- Ibidem.

٣٣- زهير بوعمامة، " السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مُكوّن ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي " ، مجلة المفكر، عدد: ٠٥، مارس، ٢٠١٠، ص: ٢٤٨ .

34- Bichara Khader, op.cited. P : 31.

٣٥- القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية ١١ .